

خاتمة المستدرك

[19] يظهر من كتاب الامامة والتبصرة له، وقد نقل عنه في البحار كثيرا، سيما في كتاب العشرة، ووجدناه مطابقا لما في أصله (1). ولا بعد في رواية علي بن بابويه عنه (2)، مع رواية الحسين - المتأخر عنه بطبقتين - عنه أيضا، فإن وفاة علي في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وقد مر أن التلعكبري سمع منه سنة سبعين وثلاثمائة، فلو كان عمره حينئذ ثمانين مثلا كان في وقت وفاة علي في حدود الأربعين، وروايته عنه قبله بمدة غير مستبعد. وممن روى هذا الكتاب عن محمد بن محمد بن الأشعث بتوسط سهل: أبو عبد الله محمد بن الحسن التميمي البكري، كما يأتي في شرح حال كتاب النوادر للسيد فضل الله الراوندي (3). ثم اعلم أن جماعة أخرى روى هذا الكتاب عنه غير سهل:

اضف ان النسخة التي كانت بيد العلامة المجلسي من الامامة والتبصرة ملفقة منه وجامع الاحاديث حيث سقط صفحة عنوان الجامع وبالتالي عزيت احاديث الجامع إلى الامامة مما نشأ عنه ذلك، ولمزيد التوضيح راجع مستدرك الوسائل الجزء الاول صفحة 39 من مقدمة التحقيق، هذا ومما يثير العجب ان العلامة النوري (ره) بنفسه شكك في صحة كون ما ينقل عنه العلامة المجلسي (ره) بعنوان الامامة والتبصرة هو نفس هذا الكتاب، ومما استند إليه في هذا التشكيك وجود الرواية فيه عن سهل بن أحمد الديباجي وأن رواية علي بن بابويه عنه تنافي طبقته، راجع الجزء الثالث صفحة 529 من الطبعة الحجرية. (1) وراجع بحار الانوار علي سبيل المثال 74: 80 / 80 و 44 / 400، وجامع الاحاديث: 11 (2) لكنه في الفائدة الثالثة في ترجمة الحادي عشر من المشايخ العظام الذين تنتهي إليهم السلسلة في الاجازات، وهو علي بن بابويه القمي (ره): ذكر أن رواية علي بن بابويه القمي (ره) عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري والحسن بن حمزة العلوي... وعن سهل بن أحمد الديباجي تنافي طبقته، وهذا مناف لما أورده. هنا، نعم بعد أن ذكر المنافاة المذكورة قال: (وإن أمكن التكلف في بعضها) ولعل مراده بالبعض روايته عن سهل أو أنها جزء من مراده، فيمكن التكلف برفع المنافاة بين ما صدر عنه في المقامين. (3) يأتي في الصفحة: 173. (*)